

المنهيات التي لا يقتضي النهي فسادها
 كما قال **ومن النهي عنه** ما هي نوع مغاير للاول
لا يبطل بفتح ثم ضم كما تغل عن ضبطه اي يبيعه
 لدلالة السياق عليه ويصح ان يكون ما اوقعه
 على بيع فالفاعل مدكور ويضم ثم كسر كما تغل عن
 ضبطه ايضا اي لا يبطله النهي لغزاه من النهي
 ومن ثم اعاد عليه ضمير جوعه قبل وضم ثم فتح
 وهو يعيد **لرجوعه** اي النهي عنه **الى معنى**
 خارج عن ذاته ولازمها ولكنه **يعتزل به** نظير
 البيع بعدد الجموعه فانه ليس لذاته ولا لازمها
 بل بحثية تفوقتها **بيع حاضر لباد** ذكرهما
 للغالب والحاضر المدن والقرى والريف وهو
 ارض فيها شراع وخصب والباديه ما عد اذلك
بان **يقدم عزب** وهو مثال والمراكل جالب
 شدا قالوه ويظهر ان بعض اهل البلد لو كان عنده
 متاع مخزون فاخرجه لبيعه بسعر بوجه
 فتعرض له من يبيعه له **تقدم** تدبر بحا باعلام
 ايضا للعله الاية **متاع تعد الحاجة اليه**
 مطعوما او غيره **ليبيعه بسعر بوجه** يظهر
 انه تصوير فلو قدر لبيعه سفر ثلاثة ايام

مثلا

مثلا فقال **التركه لبيعه** كسعر بوجه ايام
 مثلا حره عليه ذلك للمعنى الاية منه ويحتمل
 التقييد بما يدل عليه ظاهر كلامهم ان يريد
 يبيعه بسعر الوقت الحاضر فسا له تاخره عنه
 ويوجه بانه لا يتحقق التصيق الا حينئذ لان
 النفوس اما شوق للمشي في اول مره فلوا اراد
 مالكه تاخر من فسا له اخرت بخره عنه ولو
 تعدد القابلون معا او مرتبا اتموا كلهم كما هو
 ظاهر تركه عندي مثال لا يبيعه او لبيعه
 فلان معي لم يحرم **فيقول بلدي** هو مثال او
 ينظري فيما يظهر ويحتمل خلافه **على التدرج**
 اي شيئا فشيئا **باغلا** للخبر الصحيح لا يبيع
 حاضر لبادي دعوا الناس يترق الله بعضهم
 من بعض ووقع لشرايح انه زاد فيه في غفلاتهم
 ونسبه مسلم وهو غلط اذ لا وجود لهذه الزيادة
 في مسلم بل والاكتب الحديث كما قضى به
 سهرابا يدي الناس منها وان افاد اخره ان
 علة تختمه وهو خاص بالقابل للمالك ذلك
 ولا يقال هو باجابه معين له علم معصية
 لان شرطه لا توجد المعصية الا انها لم تقب
 شافعي الشرط مع نظر طه لان لا توجد المعصية

Copyrighting University